

الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/43/461
S/20014
14 July 1988

ORIGINAL : ARABIC

مجلس الأمن



الجمعية العامة

مجلس الامن

السنة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون

البند ١٢٥ (ب) من القائمة الاولية*

تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة

السلم في الشرق الأوسط : قوة

الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٨

موجهة إلى الأمين العام من الممثل

ال دائم للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بفدادتكم أن الحكومة اللبنانية قررت أن تطلب من مجلس الأمن تمدييد
ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، التي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ،
لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ، على أساس أحكام قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)
و ٤٣٦ (١٩٧٨) و ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، والقرارات
والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن .

إن الحكومة اللبنانية تتقدم بطلب التمديد افتتناعاً منها بأن تواجد القوة
الدولية ، بالرغم من الظروف الصعبة السائدة في جنوب لبنان ، لا يزال أمراً ضرورياً
للغایة ، ويشكل عاماً هاماً من عوامل الاستقرار ، كما يجسد الالتزام الدولي بدعم
استقلال لبنان وسيادته وسلامته ووحدة أراضيه . والحكومة اللبنانية تدعو بأصرار مجلس
الأمن إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها بالاجماع منذ عام ١٩٧٨ .

إن الحكومة اللبنانية تشدد من جديد على أحكام ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، كما وردت في القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨) ، وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة ١٢٦١١/٥ المؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ ، والقرارات ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، كما تشدد على ضرورة تمكين القوسة الدولية من تنفيذ هذه الأحكام بما يضمن انسحاب إسرائيل الغوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية ، وانتشار القوة الدولية حتى الحدود المعترف بها دولياً ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها وسلطتها على كامل أراضيها .

إن الحكومة اللبنانية تحمل إسرائيل مسؤولية عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن باصرارها على رفض الانسحاب من الأراضي اللبنانية التي استولت عليها بالقوة وأطلقت عليها اسم "المنطقة الأمنية" ، كما تحملها مسؤولية إنشائها لما يسمى بـ "جيش لبنان الجنوبي" واستخدامه ، إلى جانب القوات الإسرائيلية النظامية ، في مواصلة الاعتداء على الأراضي اللبنانية ، والممارسات التعسفية اللاإنسانية ضد الأهالي المدنيين . إن رسائل الشكوى التي تقدم بها لبنان ، والمقدمة كوثائق رسمية من مجلس الأمن والجمعية العامة ، تفضح سياسة إسرائيل العدوانية ، وتقدم أدلة دامقة بأن هذه الاعتداءات والممارسات تزداد ، يوماً بعد يوم ، ضراوة وقسوة وتناقضاً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المسؤول عن الأمن والسلم في جنوب لبنان انطلاقاً من مسؤوليته عن الأمن والسلم الدوليين وعن تنفيذ القرارات التي يتخذها .

إن الحكومة اللبنانية تنتهز هذه الفرصة لتشيد بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، قيادة وجندوها وإداريين ، وبالبلدان التي شاركت فيها بقواتها ، ولتعرب عن تقديرها لما تبذله من جهود وتقدمه من تضحيات في خدمة قضية السلم في لبنان . كما تشيد بجهود الأمين العام ومساعديه على ما يبذلونه من اهتمام وما يوفرونه من إمكانات ، ولو محدودة ، تمكن القوة الدولية من الاستمرار في تواجدها وعملها في الجنوب اللبناني .

وأكون ممتناً لو عمّتم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢٥ (ب) من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رشيد فاخوري
السفير

المندوب الدائم